التسوية والأباحة لان المخاطب في الأباحة كانه توهم كون الفعل محظورا
عليه فأذن له فيه مع عدم الحرج في تركه وفي التسوية كأنه توهم ان احد الطرفين
من الفعل والترك ارجح ففي هذا الوهم بالتسوية بينهما وعلاقة التسوية
هي المضادة ايضا لأن التسوية بين الفعل والترك مضادة لوجوب
الفعل والدعاء كقول القائل اللهم اغفر لي وهو طلب الفعل على سبيل التضرع
والعلاقة فيه هي الطلب والتعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله فليس المراد
بطلب اتيانهم بسورة من مثله الكونه محالا والعلاقة بينه وبين الأيجاب
هي المضادة لأن التعجيز انما هو في الممتنعات والأيجاب في الممكنات
والتسخير كقوله تعالى كونوا قردة خاسئين فليس المراد ان يطلب منهم ذلك
لعدم قدرتهم عليه لكن في التسخير يحصل الفعل اعني كونهم قردة الا هانة
ومعناها التسخير الانتقال الى حالة ممتهنة لأن التسخير لغة هو الذل والأمتهان في العمل
ومنه قوله تعالى سبحان الذي سخر لنا هذا أي ذلله والهانه لتركبه والعلاقة فيه
مشابهة معنوية في وقوعه وفعل الواجب والأمانة كقوله تعالى كونوا حجارة
او حديدا فليس الغرض طلب ذلك منهم لعدم القدرة عليه والا يحصل منهم
ايضا بل المقصود قلة المبالاة بهم والعلاقة فيه هي المضادة لان الأيجاب
على العباد تشريف لهم بما فيه من فتح درجاتهم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ما تقرب

المتقربون بمثل اداء

المتقربون بمثل اداء ما فرضت عليهم وكما قال والذي نفسي بيده لولا ان رجالا
افعل كذا والعلاقة فيه هي الطلب وخروج كثير مما يصيغة الأمر ولم يتوهما الوجوب هذا
واعلم ان الأمر المجرد مقيدا بالمرة او التكرار حمل
عليه وكذا الفور والتراخي لأن ذلك قرينة دالة عليها والمجرد مطلقا اي غير
مقيد بشيء من هذه القيود فقد اختلف فيه من جهتين احداهما هل
يدل على المرة ام على التكرار فقيل يدل على المرة وقيل يدل على التكرار مدة العمر
والمختار انه لا يدل على المرة ولا على التكرار بل يفيد طلب الماهية من غير اشعار
بمرة ولا انه لا يمكن ادخال تلك الماهية في الوجود بأقل من مرة فصاعدا
من ضرورة ان المأمور به محينئذ يدل عليهما من هذه الحيثية فتأمل اما
انه لا يقتضي التكرار فلان المأمور به بعد ممتثلا بمرة واحدة ولما انه لا يدل
على المرة فلانه لو ورد مقيدا بها لكان تكرارا ولو ورد مقيدا بالمرات لكان تقضا
لما دل عليه الأمر واما اذا ورد مقيدا بشرط كقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
او بصيغة كقوله والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فهل يتكرر المأمور
عند تكرر شرطه او صفته من قال بذلك في الأمر المطلق قال به هنا ومن قال
انه لا يدل على ذلك فقد اختلفوا على ثلاثة اقوال فقيل لا يقتضيه لان مجرد
اللفظ والامر مجرد القياس وقيل يقتضيه من مجرد اللفظ لان هذا اللفظ

Copyright © King Saud University